الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد البياتي ..... (العراق)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية

(أ) قضايا الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-57309 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية (A/61/490)

(أ) **قضايا الشعوب الأصلية** (A/61/376)

(ب) **العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم**

١ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه تم تجديد جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن قضايا الشعوب الأصلية بسبب التطورات الأخيرة، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥. وأضاف أنه لدى العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع بشأن التنمية، يجب أن يتعاون المجتمع الدولي مع الشعوب الأصلية ويبني شراكات معها ويولي اهتمام برؤيتها التي تدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان معا حيث تسعى هذه الشعوب إلى أن تصبح شريكة بالكامل في المناقشات التي تمس حياتها.

٢ - وأشار إلى أن منسق العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية في العالم، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان قد خلصا إلى أن الشعوب الأصلية لا تزال من بين أفقر السكان وأكثرها تهميشا في كثير من البلدان. كما أن استبعادها من عمليات التنمية الوطنية ألزم الأمم المتحدة بأن تواصل تعزيز احترام حقوق الإنسان لهم والدعوة إلى مشاركتهم التامة والفعالة في عمليات التنمية على جميع المستويات. وكانت هناك بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد. فقد أسفرت مشاركة الشعوب الأصلية في العملية الديمقراطية عن ظهور قادة من بينهم يشغلون مناصب حكومية هامة في بعض البلدان. أما في أماكن أخرى، فقد ظهر التصالح مع الشعوب الأصلية ودعمها بعد صراعات مسلحة طويلة.

٣ - وقال إنه، كمنسق للعقد الثاني، الذي انطلق في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يرحب باعتماد الأمم المتحدة إعلان حقوق الشعوب الأصلية في أول دورة يعقدها مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لا سيما وإن الأمم المتحدة لم تتمكن من اعتماده خلال العقد الأول، الأمر الذي أصاب الشعوب الأصلية في كل مكان بالإحباط. ويقدم الإعلان إلى المجتمع الدولي معيارا دوليا شاملا يتوق إليه كل إنسان وأعرب عن الأمل في أن تصدق عليه الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٤ - وبعد أن أشار إلى التطورات الأخيرة في عمل الأمم المتحدة بشأن قضايا السكان الأصليين، أبرز الأنشطة التي اضطلع بها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي شهد في دورته الخامسة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٦ انطلاق برنامج عمل العقد الثاني. وقد حضر هذه الدورة ممثلون لمنظمات الشعوب الأصلية وللمنظمات غير الحكومية ولوكالات الأمم المتحدة وللمنظمات الحكومية الدولية، وللدول الأعضاء وعدد من الأكاديميين. وكان الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي ومنظمة الدول الأمريكية ممثلين أيضا لأول مرة. وركزت الدورة على موضوع الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية، وقدمت توصيات قيمة عن كيفية تفسير تلك الأهداف وتطبيقها ليتسنى إدراج السكان الأصليين من جميع البلدان فيها والاستفادة من عملية التنفيذ. وبالتالي مهَّد المنتدى لنمو شراكة ثلاثية بين الشعوب الأصلية والدول والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

٥ - وقال إن الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية تلقى أكثر من ٢٠٠ اقتراح بمشاريع تتعلق بالعقد على نطاق العالم، وسيتمكن في عام ٢٠٠٦ من دعم ٢٣ مشروعا بتكلفة تبلغ نحو ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وناشد الدول الأعضاء

ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بالانضمام إلى حكومات الجزائر وشيلي وقبرص والدانمرك واستونيا وألمانيا واللجنة الوطنية المكسيكية لتنمية الشعوب الأصلية في تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق.

٦ - ووجه الشكر إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية التي استجابت لطلبه بتقديم اقتراحات لتحقيق أهداف برنامج عمل العقد الثاني. وأضاف أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وضعت خطة عملها للعقد الثاني وسعت إلى إدماج مراعاة أهداف العقد في مختلف مجالات عملها. وأشار إلى أن العقد الثاني كان أيضا حفازا للعمل الجماعي من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعمل بجد لضمان الإدماج المنهجي لقضايا الشعوب الأصلية في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. كما أن فريق الدعم المشترك بين الوكالات يستكشف كيفية تعزيز فهم الأفرقة القطرية لقضايا الشعوب الأصلية وكيفية تمكين تلك الشعوب من المشاركة التامة والفعالة في عمليات رصد التنمية على المستوى القطري.

٧ - وقال إن التحدي الرئيسي لتنفيذ برنامج عمل العقد الثاني يكمن في نقص الموارد البشرية والمالية، التي تعد حاسمة بشأن الالتزام السياسي. ومن الواضح ضرورة المشاركة في تحقيق أهداف العقد الثاني من جانب مزيد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومزيد من منظمات الشعوب الأصلية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. ويلزم اتخاذ إجراء فوري لإدراج قضايا الشعوب الأصلية ضمن أولويات السياسة العامة والميزانية على الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف أنه سيبقي اللجنة على علم بالتطورات في هذا المجال وسيقدم أيضا تقريرا كتابيا إلى المنتدى الدائم.

٨ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): وجَّه الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعمله الدؤوب كمنسق للعقد الثاني وسأل عن كيفية تصميم الأنشطة لتعزيز الإعلان وكيفية تقوية التعاون لضمان إجراء تعزيز حقوق الشعوب الأصلية بالتناسق مع الأنشطة الإنمائية الأخرى.

٩ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه من المأمول أن تعتمد جميع الدول الأعضاء الإعلان بوصفه إطارا أساسيا لتوجيه السياسات الوطنية بشأن الشعوب الأصلية، بمشاركة نشيطة معها. وأضاف أنه داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يُرى ضرورة نشر الإعلان من خلال منظومة الأمم المتحدة ليتسنى تعزيزه على نحو فعال . والعمل جار حاليا بشأن إدماج مراعاة أحكام الإعلان في أنشطة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. غير أنه لما كانت الموارد محدودة، يؤمل أن تقوم الدول الأعضاء بتغذية تمويل التسهيلات بسخاء وأن تزيد الأفرقة القطرية من نشاطها لإتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية التي تعود بالنفع على الشعوب الأصلية.

١٠ - **السيد ستافنهاغن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية: قدم تقريره (A/61/490)، فقال إنه واصل خلال العام الماضي التركيز على ثلاثة مجالات للعمل: التقصِّي المواضيعي وتطور القضايا التي لها تأثير على حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية؛ الزيارات القطرية؛ والنداءات العاجلة والانتهاكات المزعومة بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين. وأضاف أنه تم في السنوات الأخيرة إحراز تقدم قاطع فيما يتصل بالحالة القانونية للشعوب الأصلية في مختلف البلدان. غير أن ''الفجوة في التنفيذ'' بين المعايير المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والتمتع بتلك الحقوق يثير مشكلة خطيرة تستحق الاهتمام الوثيق من جانب مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وفي كثير من

البلدان، لا تصبح المعايير الدولية دائما جزءا من القانون المحلي. وثمة مشكلة أخرى هي عدم التناسق بين التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان للسكان الأصليين والقوانين القطاعية كتلك التي تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

١١ - وعموما، هناك نقص في الآليات الملائمة لرصد فاعلية التشريعات ذات الصلة بالسكان الأصليين وتقييم تطبيقها عمليا. أما الهيئات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين، فإنها ضعيفة ولا حول لها ولا قوة ولا تحظى بالدعم السياسي أو المالي اللازم. ومنظمات الدعوة غالبا ما تكون تحت الضغط بل وحتى مهددة ومعرضة للمضايقة. وأوضح أن مظاهر الفجوة في التنفيذ توجد في الهياكل الإدارية الحكومية التي يسود فيها القصور البيروقراطي وعدم المرونة. ومن العسير أيضا إنشاء آليات فعالة للمحاسبة والتقييم، بل هناك دلائل على الفساد. وثقافة الخدمة المدنية مقاومة لترعة ثقافة التعددية والتنوع وغالبا ما تكون تمييزية، إن لم تكن بصراحة عنصرية تجاه السكان الأصليين وثقافتهم. ومن هنا يلزم إنشاء آليات للتشاور والمشاركة من أجل خدمة الشعوب الأصلية.

١٢ - ومضى قائلا إن دور المحاكم في تفسير وتطبيق القوانين الداخلية والمعايير الدولية بشأن قضايا تتعلق بالشعوب الأصلية يقتضي اهتماما مستمرا. وقد أصبح قطاع القضاء مشاركا على نحو متزايد في تلك القضايا، مع تحقيق نتائج إيجابية في بعض الأحيان. بيد أن هناك حاجة إلى زيادة تدريب القضاة وموظفي شؤون العدالة الآخرين في هذا المجال. ولا بد من إنشاء آليات تكفل إمكانية تعايش القانون الوضعي مع القانون المحلي للسكان الأصليين.

١٣ - وأشار إلى زيادة لجوء السكان الأصليين إلى الآليات الدولية للدفاع عن حقوقهم. فالرابطة الأمريكية المشتركة، وأجهزة حقوق الإنسان الإقليمية الأفريقية، مؤخرا، تقومان بدور هام متزايد وكذلك الحال بالنسبة لهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم تم إنشاء دائرة جديدة للممارسات الجيدة تجمع معا الشعوب الأصلية والدول والآليات الدولية.

١٤ - وقال إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام بزيارة رسمية إلى نيوزيلندا، حيث الأساس القانوني للعلاقات بين جماعة الماوري والدولة يقوم على معاهدة ويتانغي لسنة ١٨٤٠. وقد ساور القلق كثيرا من الماوري بشأن التشريع الجديد الذي يحكم المناطق الساحلية، والذي يرون أنه يقضي على حقوقهم الموروثة. وأضاف أنه قدم في تقريره توصيات عديدة إلى حكومة نيوزيلندا يقترح فيها تدابير ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان لطائفة الماوري.

١٥ - وأردف يقول إنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قام بزيارة رسمية إلى الإكوادور. واكتشف فراغا قانونيا شاسعا في حماية السكان الأصليين في ذلك البلد، حيث لم يتم بعد إدماج الحقوق الدستورية لتلك الشعوب في التشريع الثانوي المقابل المتصل بهذه المسألة. كما ثار قلق كبير بسبب التدمير التدريجي لموئل هؤلاء السكان الأصليين وتأثير الأنشطة الاستخراجية، لا سيما أن أنشطة الكشف عن النفط في أراضيهم قد أطلقت العنان لموجة من المقاومة في بعض المجتمعات المحلية.

١٦ - وقال إنه في أيار/مايو ٢٠٠٦، قام بزيارة متابعة إلى غواتيمالا. وأشار إلى أن إدراك سلطات الدولة المتزايد بالحاجة إلى إعطاء أولوية لمسائل حقوق الإنسان قد أدى إلى إنشاء محافل مختلفة للحوار بين الشعوب الأصلية والحكومة. ومع ذلك، لا يزال التمييز ضد الشعوب الأصلية مستمرا.

١٧ - وأشار إلى أنه لا يزال يتلقى عددا متزايدا من الرسائل من منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني تتضمن شكاوى من انتهاكات حقوق السكان الأصليين. و لم يتابع

تلك الرسائل إلا عدد قليل من الدول المعنية وتم توجيه نداءات عاجلة إليها. وأضاف أنه أوصى مجلس حقوق الإنسان بضرورة إيلاء اهتمام خاص للقيود الخطيرة على إنشاء نظام فعال لحماية حقوق الشعوب الأصلية.

١٨ - وقال إنه يرغب في التشديد على أهمية اعتماد مجلس حقوق الإنسان في دورته الأولى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وإنه يحث الدول الأعضاء على اعتماد الإعلان، عندما يحيله إليه المجلس، حيث أنه يمثل بالفعل آلية مفيدة لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. ويمكن أن يسهم كدليل لأنشطة الترويج والتعاون الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، لا سيما في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - **السيدة موريرا** (إكوادور): وجَّهت الشكر إلى المقرر الخاص لزيارته إكوادور والانطباعات الأولية المنقولة في تقريره (A/61/490)، وقالت إن المشاركة النشيطة للمجتمع المدني والسكان الأصليين في التخطيط للزيارة كان نتيجة مباشرة لجهود السلطات لإشراك تلك الجهات. وأشارت إلى العبارة الواردة في الفقرة ٢١ من التقرير بأن المؤسسات التي أنشأتها الحكومة لمعالجة حالة الشعوب الأصلية لم تستند إلى قوانين محددة، فقالت إن تلك القوانين موجودة بالفعل وتدعم عمل المؤسسات. وأحد هذه القوانين المرسوم التنفيذي بإنشاء المجلس الوطني للشعوب الأصلية، وإنها تود أن تنعكس هذه الحقيقة في التقرير. إلا أنها تسلِّم بالصعوبة الناجمة عن عدم وجود قانون محدد لإنفاذ جميع الأحكام ذات الصلة التي اعتمدتها الحكومة.

٢٠ - وأضافت قائلة إن هناك مشروعي قانونين معروضان على الكونغرس، الأول لتنفيذ القانون الدستوري الصادر عام ١٩٩٨ الذي يجسد جميع الحقوق الجماعية طبقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٦٩) بشأن الشعوب والقبائل الأصلية، والثاني يجعل نظام العدالة للسكان الأصليين متوافقا مع نظام العدالة العادي. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يدرج هذه المعلومات في تقريره الموسع القادم الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان. وطلبت أيضا إلى المقرر الخاص في ختام كلمتها أن يقترح كيف يمكن لبلدان أمريكا اللاتينية التي اعترفت بنظام العدالة الخاص بالسكان الأصليين معالجة عدم التساوق بين ذلك النظام ونظام العدالة العادي، ريثما يتم تدوين القوانين في هذا الشأن.

٢١ - **السيدة ليكاس** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي. فقالت إن اعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية جاء نقطة فاصلة في الجهود المبذولة لتحسين حماية حقوق الشعوب الأصلية. والمهم الآن هو تنفيذه. وأعربت عن الرغبة في معرفة كيف ينوي المقرر الخاص الاستفادة من الإعلان في عمله لتعزيز حقوق وتطلعات الشعوب الأصلية.

٢٢ - وفيما يتعلق بفكرة وضع مدونة سلوك دولية للشركات عبر الوطنية العاملة في مناطق الشعوب الأصلية، سألت عما إذا كان المقرر الخاص يتوخى النظر في هذه الفكرة بالاشتراك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان ومع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال الأخرى بغية تقديم مقترحات في هذا الصدد.

٢٣ - ولما كان يلزم أن تتوافر للشعوب الأصلية فرصة الوصول ليس فحسب إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالسكان الأصليين، بل أيضا إلى مجلس حقوق الإنسان والمقرر الخاص، فقد سألت كيف يمكن زيادة تعزيز مشاركتها في تلك الهيئات والآليات.

٢٤ - **السيد هيتز** (النرويج): قال إنه ممتن لجهود المقرر الخاص في إبراز الفجوة بين التشريعات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والتمتع الفعال بتلك الحقوق. ولما كان التقرير يركز أساسا على حالة الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية، فإنه يأمل في أن تتناول التقارير المقبلة حقوق

الشعوب الأصلية في مناطق أخرى أيضا من بينها أوروبا. وكرر دعوة حكومته للمقرر الخاص بزيارة النرويج.

٢٥ - وقال إن الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية يقدم إطار عمل لمزيد من الشراكة بين الحكومات والشعوب الأصلية. وأضاف أنه يود أن يسمع من المقرر الخاص آراءه عن كيف يمكن تضييق الفجوة في التنفيذ، وبوجه خاص، كيف تستطيع الأمم المتحدة المساعدة في أن يحقق الإعلان أهدافه على أرض الواقع.

٢٦ - **السيدة بانكز** (نيوزيلندا): قالت إن سكان نيوزيلندا يرون أنهم يتمتعون بميزة الانتماء إلى مجتمع متعدد الأعراق وإن التمييز يعد لعنة لهم. أما الترتيبات التي وضعتها حكومتها بالنسبة للماوري، فإنها تأخذ في الاعتبار أوجه عدم التكافؤ التاريخية وتشجع الإدارة الذاتية. ولا بد من وجود توازن دقيق بين وضع تدابير محددة للسكان الأصليين والأولوية في تجنب خلق طبقات مواطنة مختلفة.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الآليات المتطورة المخولة قانونا بمعالجة المظالم التاريخية والمعاصرة لها أهمية كبيرة بالنسبة للماوري وغير الماوري من سكان نيوزيلندا على السواء. وقد حددت هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأنها مثال يُحتذى به. وكثير من المسائل المثارة في تقرير المقرر الخاص أساسية وتحمل دلائل على وجود نقاش سياسي هام جار بين سكان نيوزيلندا قائم على الاعتقاد الأساسي بالمعاملة المتساوية لجميع المواطنين في ظل القانون، رغم أن الآراء قد تختلف حول كيفية تحقيق ذلك على الوجه الأفضل. وكمثال واحد، طرح المقرر الخاص أسئلة بشأن إمكانية تغيير دستوري في نيوزيلندا. والإجابة على ذلك، أنه على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن تغيير دستوري، فإن أي تغيير متفق عليه سيتحقق من خلال الممارسة الحرة والتامة للحقوق الديمقراطية من جانب الماوري وغير الماوري على السواء.

٢٨ - وقالت إنها ستقوم بتوزيع موجز معلومات أساسية تم إعداده عن زيارة المقرر الخاص والذي يقدم سياقا أوفى للحالة في نيوزيلندا في الوقت الراهن، بالإضافة إلى معلومات واقعية عن كثير من المسائل التي ناقشها التقرير. وهذا الموجز متاح أيضا على موقع حكومتها على الإنترنت.

٢٩ - **السيد ستافنهاغن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية): رحب بالأحكام التشريعية التي ذكرها ممثل إكوادور التي تقدم الدعم للمؤسسات التي تتعامل مع الشعوب الأصلية. وأضاف أن أحد الشواغل التي أثارها في تقريره هو أن المراسيم التنفيذية أو الوزارية التي تنشئ بعض تلك المؤسسات لا يدعمها تشريع برلماني، مما يؤدي إلى ضعف قد يسفر عن عدم كفاية الموارد التي يجري تخصيصها لتلك المؤسسات. وأشار إلى أن كثيرا من البلدان يواجه مشكلة عدم اتساق القانون العادي مع القانون المتعلق بالسكان الأصليين. وعلى الرغم من أنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى حل مُرض، يجب حل هذه المشكلة لمنع الانتهاكات المستمرة لحقوق الشعوب الأصلية. ويمكن أن تتعاون الحكومات في هذا الصدد مع المنظمات الدولية والإقليمية وآليات حقوق الإنسان.

٣٠ - ورحب أيضا بالتعليقات التي قدمها ممثل نيوزيلندا، والتي تسهم في النقاش الديمقراطي الجاري في نيوزيلندا الذي بيَّنه التقرير. ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار التباينات المستمرة للماوري وغير الماوري في مجالات كالصحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية. فالكثير من أكثر الناس فقرا في نيوزيلندا هم الماوري.

٣١ - وبخصوص المسائل الدستورية المثارة في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (E/CN.4/2006/78/Add.3)، سلَّم

بوجود مجموعة من الآراء بشأن الحاجة إلى تغيير دستوري. وقال إن بعض القوانين القائمة تحمي حقوق جميع المواطنين في نيوزيلندا، لكنه قدم عددا من التوصيات الرامية إلى المساهمة في المناقشة الديمقراطية المفتوحة التي تجري في نيوزيلندا بشأن هذه المسألة.

٣٢ - ولاحظ مع الارتياح التأييد واسع النطاق المعرب عنه بشأن الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أن مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمنتدى الدائم لقضايا الشعب الأصلية وكذلك الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين لهم دور هام عليهم القيام به في هذا المجال. كما تتحمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسؤولية العمل بالتعاون الوثيق مع تلك الهيئات ومع المقررين الخاصين الآخرين المكلفين بمسائل تمس السكان الأصليين كمسألة الشركات عبر الوطنية.

٣٣ - **السيدة غالفيز رويز** (المكسيك): قالت إن حكومتها ملتزمة بتحقيق أهداف برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وأعربت عن ترحيب وفدها باعتماد مجلس حقوق الإنسان إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية. وأضافت أنه ما لم يتم القضاء على الممارسات التمييزية ضد الشعوب الأصلية في كافة المجالات، لن يصبح بالإمكان بناء مجتمعات متساوية وعادلة. وأشارت إلى أن أحكام الإعلان تحفظ كرامة الدول وتحمي حقوق الإنسان لجميع الأفراد، ومن ثم فإن وفدها يحث جميع الدول الأعضاء على أن تجعل من التزامها بقضايا الشعوب الأصلية حقيقة واقعة من خلال اعتماد الإعلان بتوافق الآراء.

٣٤ - **السيد هيتز** (النرويج): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، فقال إن المنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية أكد على أهمية الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية للنهوض بحقوق وتطلعات الشعوب الأصلية في العالم وأوصى باعتماده بدون تعديلات. وجاء الإعلان نتيجة ١٠ سنوات من العمل الشاق والمفاوضات الطويلة والحلول الوسط العديدة بين الدول الأعضاء وممثلي الشعوب والجماعات الأصلية، وكان الحل التوفيقي الأفضل الذي أمكن التوصل إليه بصورة واقعية. وتم حل مشاكل كثيرة وعكست عملية الصياغة وجود وعي كبير وبالتالي فإن اعتماد الجمعية العامة الإعلان من شأنه أن يقوي تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها في أنحاء العالم. وسيسهم الإعلان كإطار شامل للشراكة بين الدول والشعوب الأصلية، ومن ثم فإنه يحث الدول الأعضاء على اعتماده.

٣٥ - ومضى قائلا إن المنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية أثبت قيمته كمركز تنسيق لقضايا الشعوب الأصلية في إطار منظومة الأمم المتحدة ونقطة التقاء بين الحكومات وممثلي الشعوب الأصلية. غير أنه من المؤسف أن الشعوب الأصلية حول العالم لا تزال من بين أكثر الفئات تهميشا في بلدانها ولا يزال تجريدها من ملكية أراضيها ومواردها مصدرا رئيسيا لإفقارها. وتمشيا مع هدف القضاء على الفقر الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يكون للسكان الأصليين رأي في الطريقة التي تُدار بها أراضيهم التقليدية.

٣٦ - وقال إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد تماما برنامج عمل العقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وتشجع المقرر الخاص على مواصلة إجراء حوار نشيط مع الدول الأعضاء ومجلس حقوق الإنسان على نحو يسمح بمشاركة موضوعية للسكان الأصليين. وأخيرا فإن هذه الدول تكرر دعوتها للمقرر الخاص بأن يزور بلدان الشمال الأوروبي للاطلاع على حالة السكان الأصليين في تلك البلدان.

٣٧ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن الدستور في كولومبيا يسلِّم بأن كولومبيا بلد متعدد الأعراق ومتعدد

اللغات تحمي الدولة تنوعه الإثني والثقافي. وقد صدقت حكومتها على اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٦٩) بشأن الشعوب والقبائل الأصلية، وهي واحدة من الأُطر بالغة الأهمية للتقدم القانوني والفقه والتشريع بشأن هذه المسألة.

٣٨ - وأشارت إلى أنه طبقا لتعداد السكان عام ٢٠٠٥، فإن ٣,٤ في المائة من سكان كولومبيا، أو ١,٣٨ مليون نسمة هم من أفراد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وتعيش غالبية كبيرة منهم في أراض تقليدية تحظى بحماية قانونية، حيث لديهم صكوك ملكية جماعية غير قابلة للتحويل ولا تخضع للمصادرة. ويعترف الدستور بسلطة السكان الأصليين في إدارة العدالة وتسوية النزاعات بالاشتراك مع نظام العدالة العادي بطريقة متوازنة وبنَّاءة ومنسقة.

٣٩ - وقالت إن اللغات الأصلية هي أيضا اللغات الرسمية في مناطق السكان الأصليين في كولومبيا. وتتكلم مجتمعات السكان الأصليين المختلفة ٦٤ لغة أمريكية هندية وتندرج مجموعة اللهجات في ١٣ أُسرة لغوية. أما التعليم في المجتمعات التي لها تقاليدها اللغوية الخاصة بها، فلا بد أن يكون ثنائي اللغة. وهناك في الساحة السياسية حصص لتمثيل الشعوب الأصلية في مجلسي الكونغرس. ويتم أيضا انتخاب العديد من الشيوخ والنواب من السكان الأصليين وكذلك أعضاء المجالس ووكلاء الأقسام، من قوائم الأحزاب التقليدية.

٤٠ - ولما كان ٩٠ في المائة تقريبا من مجتمعات الشعوب الأصلية يعيش في الريف، فإنهم يعانون مشاكل مشابهة لتلك التي يعاني منها سكان المناطق الريفية عموما. كما تأثروا أيضا من العنف الذي تمارسه جماعات إرهابية ممولة عن طريق الاتجار بالمخدرات، وبسبب نقص الائتمان والأحوال الصعبة للطرق وعدم الوصول إلى وسائل الاتصال وغيرها من الخدمات. وأشارت إلى أن الحكومة اتخذت عددا من الخطوات لمعالجة مشاكلهم، من بينها منحهم حق الحصول الشامل على الرعاية الصحية التي تدعمها الدولة إلى جانب الاستثمار في برامج البنية التحتية في مناطق السكان الأصليين. وهناك أيضا هيئات حكومية تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمات وطنية للسكان الأصليين لحماية السكان الأصليين الضعفاء ودعمهم.

٤١ - وأعربت عن أسف وفدها لتعذر الوصول إلى توافق في الآراء بشأن الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان. وأضافت أنه يلزم مزيد من العمل للوصول إلى صياغة مناسبة تمكِّن الجمعية العامة من اعتماد الإعلان دون تحفظات. كما يتطلب كثير من المفاهيم والتعاريف تحليلا أوسع لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء. وأكدت عزم حكومتها مواصلة بذل الجهود لحماية حقوق السكان الأصليين وتعزيز الديمقراطية والإنصاف في صفوفهم.

٤٢ - **السيدة بانكز** (نيوزيلندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، فقالت إنها تلاحظ بقلق عدم توافر أية فرصة لكي تناقش الدول بصورة جماعية النص الأخير لإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية، وأن مجلس حقوق الإنسان ورئيسه رفضا دعوات وفدها وآخرين مثل وفد كندا لإفساح مزيد من الوقت لتحسين النص حتى يحظى بتأييد عالمي. ومثل هذا القرار وضع سابقة ضعيفة فيما يتعلق بعمل مجلس حقوق الإنسان ودوره.

٤٣ - وأشارت إلى أنه من المؤسف أن نص الإعلان، في حالة اعتماده، سيخلق مخاطر تفسيرات متضاربة لا نهاية لها وجدل لا يتوقف حول تطبيقه. ويستلزم الأمر وجود إعلان واضح يتسم بالشفافية وبالقدرة على التنفيذ ويمكن أن يخلق

اختلافا عمليا وإيجابيا في حياة الشعوب الأصلية في كل منطقة من مناطق العالم. ولكن بدلا من ذلك، فإن النص قيد النظر مشوش وغير عملي ومتناقض ومعيب بشدة ولا يمكن للوفود التي تمثلها تأييد اعتماده.

٤٤ - وأضافت قائلة إن الأحكام الواردة في النص التي تبيِّن حق تقرير المصير للشعوب الأصلية، تستنسخ بصورة غير ملائمة المادة ١ من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. ومن ثم من الممكن تحريف الإعلان بأنه يمنح الحق في تقرير المصير من جانب واحد وأنه يعني إمكان انفصال عنصر محدد من العناصر الوطنية للسكان، مما يهدد الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية والاستقرار في الدول القائمة. كما تم حذف البند المتعلق بالسلامة الإقليمية والوحدة السياسية من النص على نحو غير ملائم.

٤٥ - وقالت إن النص أيضا يمنح على ما يبدو أي جماعة وطنية فرعية سلطة الاعتراض على قوانين الهيئات التشريعية الديمقراطية. ولا يمكن أن تقبل حكومات نيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية فكرة إيجاد درجات مختلفة من المواطنة. ولا ريب في أن إعطاء مجموعة في المجتمع حقوق لها الأسبقية على حقوق آخرين يمكن أن يعد تمييزيا بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٤٦ - وأشارت إلى أن الأحكام المتعلقة بالأراضي والموارد في النص هي الأخرى غير عملية ومرفوضة، حيث أنها، فيما يبدو، تقضي بالاعتراف بالحقوق التي كانت موجودة من قبل للسكان الأصليين في الأراضي المملوكة حاليا قانونا لمواطنين آخرين، أصليين وغير أصليين على حد سواء. وهذه الأحكام تعسفية ومن المستحيل تنفيذها. أما الأحكام المتعلقة بالتعويضات، فإنها غير عملية ومتضاربة، حتى بالنسبة لتلك البلدان التي تعالج ذلك الأمر. وليس هناك أي تعريف في النص لمصطلح ''سكان أصليين''، والفشل في تحديد نطاق الإعلان يعني أن الجماعات الانفصالية أو الأقليات التي لها صلات تقليدية بالإقليم الذي تعيش فيه تستطيع أن تستغل الإعلان للمطالبة بالحق في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في التحكم المطلق في مواردهم الإقليمية. وهناك دعوات من أجل أن تقدم الدولة التمويل مما يتناقض مع سلطة الحكومات المنتخبة في تقرير الموارد على أساس الحاجة وليس استنادا إلى اعتبارات إثنية فحسب. وأخيرا، فإن البنود المتعلقة بإعادة رفات البشر تحايلت عليها بصورة غير مقبولة بعض الدول لكي يتاح لها الاحتفاظ بما لديها من رفات سكان أصليين ومصنوعاتهم اليدوية.

٤٧ - وتناولت مسألة الادعاء بأن نص الإعلان هو أفضل ما أمكن التوصل إليه. فقالت إنه، في الواقع، لا يشجع على قيام علاقات بنَّاءة، وبدلا من ذلك، قد يؤدي إلى نشوب نزاعات وشعور بالمرارة وتوقعات لن تتحقق بالنسبة لجميع الأطراف. وقالت في ختام كلمتها إن موقف نيوزيلندا ومعها أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية لا يعني أنهم سيتخلون بأي حال من الأحوال عن السعي الجاري لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها دوليا ومحليا.

٤٨ - **السيدة إنتلمان** (استونيا): قالت إن الشعوب الأصلية لا تزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن بين أفقر الجماعات وأكثرها تهميشا في كثير من البلدان. ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان الاستفادة إلى أقصى حد من برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ولمعالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق النساء من السكان الأصليين، ومن بينهن الفتيات بصورة خاصة، فإن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تتضمن منظورات النساء من السكان الأصليين ومعارفهن ومساهماتهن من خلال مشاركتهن التامة والفعالة في عملية صنع السياسة.

٤٩ - وأضافت قائلة إنه من الأمور الحاسمة اعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية في الدورة الحالية للجمعية العامة لضمان سماع صوت الشعوب الأصلية وإمكان مشاركتهم على الصعيد الدولي. وأعربت أيضا عن رغبة وفدها في تشجيع قيام علاقة قوية ومفيدة على نحو متبادل بين السكان الأصليين ومجلس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن قضايا الشعوب الأصلية من بين أولويات بلدها الذي له تاريخ طويل في دعم لغات وثقافات شعوب الفينو - الأوغرك من خلال التعاون في ميادين التعليم والعلم والثقافة. كما أن عضوية البلدان الثلاثة، فنلندا وهنغاريا واستونيا التي تضم تلك الشعوب في الاتحاد الأوروبي فتحت بُعدا جديدا لخطط المعونة الموجهة أساسا إلى شعوب الفينو — الأوغرك التي تعيش في الاتحاد الروسي.

٥٠ - وقالت إن حكومتها ستواصل تقديم الدعم المالي إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين وصندوق التبرعات للعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم والمنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية.

٥١ - **السيدة موريرا** (إكوادور): قالت إن إكوادور، كبلد معروف بتنوعه الثقافي وتعدد أعراقه، ملتزمة بقوة بالامتثال لصكوك حقوق الإنسان الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية. وكررت دعم حكومتها للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي عزز الوعي بقضايا الشعوب الأصلية وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة لمعالجتها.

٥٢ - وأردفت قائلة إن الشعوب الأصلية لا تزال تواجه عدم المساواة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وهي من بين أكثر المتضررين من الجوع وسوء التغذية والبطالة ونقص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والإسكان. وهي أحد الطوائف الأكثر تعرّضا للسخرة في العمل والاتجار بالمهاجرين والاتجار بالنساء والأطفال. ويمكن حل جميع تلك المشاكل إذا ما أبدت الحكومات إرادة سياسية حقيقية وأصبحت أكثر نشاطا في تنفيذ برنامج عمل العقد الدولي الثاني.

٥٣ - وأشارت إلى أن حكومتها اضطلعت بأنشطة محددة لتنفيذ برنامج العمل من خلال آليات وطنية من بينها مجلس تنمية الجنسيات والشعوب في إكوادور، وبدعم من منظمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني. كما يعترف دستور إكوادور بصورة شاملة بالحقوق الجماعية للسكان الأصليين، تمشيا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩؛ كما يتضمن أيضا بنود برنامج عمل فيينا وخطة عمل ديربان.

٥٤ - ورحبت بتقرير المقرر الخاص عن زيارته لإكوادور وأشارت إلى أنها تتطلع إلى إدراج استنتاجاته وتوصياته في تقريره الموسع الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان. وكعضو في المجلس، أيدت حكومتها بقوة الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية. وقالت إنه من المؤسف أنه لا تزال هناك تحفظات على نص الإعلان بعد سنوات من المفاوضات، ودعت الدول الأعضاء إلى أن تكفل اعتماد الجمعية العامة الإعلان في وقت مبكر.

٥٥ - **السيد نافوتي** (فيجي): قال إنه يتفق مع تقييم المقرر الخاص بأن حقوق ملكية الأرض تلعب دورا حاسما في البحث عن العدالة للشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، قدمت حكومته مشروع قانون إلى البرلمان لإنشاء محكمة تتولى التحقيق في المطالب التاريخية للسكان الأصليين بخصوص الأراضي وتقدم توصيات لاتخاذ إجراء لعلاج تلك المشكلة، يشمل التعويض عن ضياع الحقوق في أرض الأجداد أو إعادة الأراضي التي تحت سيطرة الدولة إلى ملاّكها الأصليين.

٥٦ - وأضاف قائلا إن وفده يشعر بالقلق إزاء إشارات المقرر الخاص إلى التطورات التشريعية التي يمكن أن يكون لها تأثير في القضاء على الحقوق الجماعية والعرفية للشعوب الأصلية. وأشار إلى أن حكومته تتشاور حاليا مع شعب فيجي بشأن مشروع قانون يتم بمقتضاه أن تنقل الدولة إلى الملاّك الأصليين حقوق ملكية أية منطقة في قاع البحر أو أرض تحت الماء أو رمال أو شعاب أو مانغروف المستنقعات أو الأنهار أو أراض تُروى بمياه المطر أو أية منطقة أخرى مُعترف بها ومحدد بأنها ضمن الأراضي المعتادة لصيد الأسماك. وسيساعد إقرار مشروع القانون في تضييق الفجوة بين التشريع والممارسات الإدارية والقانونية والسياسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وأعرب في ختام كلمته عن تأييد وفده اعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية.

٥٧ - **السيد شافيز** (بيرو): قال إن حكومته أحرزت تقدما حاسما في حماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. وهي ملتزمة بوضع استراتيجيات وسياسات ترمي إلى إعادة تأكيد قيمة الطابع متعدد الأجناس والثقافات لبيرو وتعزيز التنمية والمشاركة الكاملة للشعوب الأصلية والأقليات الإثنية. بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وأضاف أن وفده رأس لمدة ١١ عاما المفاوضات التي تُوجت باعتماد مجلس حقوق الإنسان الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية. ونص الإعلان هو أفضل ما أمكن تحقيقه دون مفاوضات مطولة لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بعيد الاحتمال. فهو يسعى إلى إنشاء علاقة بين الدول والشعوب الأصلية تتيح تنمية الأخيرة مع الاعتراف بحقوقها المحددة. وقال إن حكومته ستواصل مع الآخرين العمل من أجل أن تعتمد الجمعية العامة الإعلان، وهي تحث جميع الوفود على الانضمام إلى هذه المبادرة لصالح مجموعة من السكان ضعيفة بوجه خاص.

٥٨ - وأشار إلى أنه من الواضح من تقرير المقرر الخاص ضرورة أن تعمل الحكومات ومعها المجتمع الدولي بحسم على إيجاد حلول محددة لتلبية احتياجات الشعوب الأصلية في شتى بقاع العالم. وأعرب عن تأييد وفده للعمل الذي قام به المقرر الخاص وترحيبه بالتقرير المواضيعي بشأن تنفيذ معايير وتشريعات في مجال حقوق الشعوب الأصلية.

٥٩ - **السيدة مورغان – موس** (بنما): قالت إن المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين عقد ورشة عمل في بنما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن المعرفة التقليدية للشعوب الأصلية. ولم يكن مستغربا أن يتم اختيار بنما لاستضافتها، حيث أن حكومة بنما بدأت منذ أكثر من ٥٠ عاما عملية إضفاء الطابع القانوني على أقاليم السكان الأصليين وحددت مناطق يتم فيها الاعتراف بجميع أشكال التنظيمات والمؤسسات والثقافات التي تخص السكان الأصليين. وهناك حاليا خمس مناطق من هذا النوع تقطنها سبعة مجموعات من الشعوب الأصلية تغطي ٢٢ في المائة من أراضي الدولة. ومع ذلك، لا تزال حالة السكان الأصليين في بنما مدعاة للقلق، حيث يعيش ٩٨,٥ في المائة في حالة فقر و ٧٠ في المائة في فقر مدقع.

٦٠ - ومضت قائلة إن حكومتها تعمل على الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إنشاء الوظائف وإعادة هيكلة الماليات العامة وتنمية رأس المال البشري. ويعالج الإنفاق الاجتماعي على السكان الأصليين مشكلة الفقر مباشرة بتقديم الدعم إلى الأُسر الفقيرة ومساعدة المجتمعات المحلية والمؤسسات على تقديم الغذاء والخدمات الصحية والتعليم إلى السكان برُمتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعزز تنمية الهوية من خلال تصميم سياسات عامة للشعوب الأصلية وتنفيذ خطة إنمائية وطنية للسكان الأصليين. ووزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن تخطيط تلك السياسات وتعزيزها ورصدها وتقييمها، وقد أنشأت مكتبا وطنيا للسكان الأصليين لتصميم نموذج إنمائي

مع نهج ثقافي يكفل مشاركة الشعوب الأصلية في صنع السياسات. وسوف يتولى هذا المكتب تنسيق عمل المجلس الوطني لتنمية الشعوب الأصلية، وهو هيئة استشارية تداولية تضم مؤسسات حكومية وحكومات السكان الأصليين ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين الاتصال بين الحكومة والسكان الأصليين وتعزيز الوعي العام وقبول نزعة تعدد الثقافات.

٦١ - وقالت إن الدول لا تستطيع بمفردها حل قضايا الشعوب الأصلية. فالأمر يستلزم إجراء مشتركا من جانب جميع أصحاب المصلحة، بمعنى ضرورة إعداد ممثلي الشعوب الأصلية والمنظمات للعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية.

٦٢ - **السيد نكفوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن التزام حكومته بحل القضايا التي تواجه الشعوب الأصلية لا ينعكس فحسب في الحقيقة القائلة بأنها تتعاون مع جميع آليات وهياكل الأمم المتحدة لحماية حقوق الشعوب الأصلية، بل أيضا في وجود اثنين من ممثليها من بين الخبراء الستة عشر الذين يعملون مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٦٣ - وأضاف قائلا إنه من المؤسف أن الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية يعتريه بعض القصور في شكله الحالي، وأن البلدان التي لديها أكبر تجمعات للسكان الأصليين لا تتفق مع بعض أحكامه، ولا يتفق كثير من البلدان مع تعريفه لحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وحقوقهم في الأراضي والموارد الطبيعية، مما أسفر عن عدم اعتماده بتوافق الآراء. وعلى الرغم من ذلك تؤيد حكومته كثيرا من أحكام الإعلان.

٦٤ - وقال إن الدول نفسها مسؤولة أساسا عن حل مشاكل شعوبها الأصلية، وعليها أن تتخذ إجراء مناسبا وفعالا لهذا الغرض. وأضاف أن السلطات الروسية أولت، في السنوات الأخيرة، اهتماما خاصا بتعزيز القوانين المتعلقة بحماية حقوق سكانها الأصليين، بما في ذلك الحق في تنميتهم الخاصة بهم اجتماعيا واقتصاديتا وثقافيا والحق في حماية أوطانهم التاريخية وطريقة حياتهم التقليدية واستخداماتهم التقليدية للموارد الطبيعية. وهناك خطط يجري تنفيذها لإيجاد أراض في شمال البلد لاستخدام موارد طبيعية تقليدية. وثمة أولوية أخرى للسياسة الاقتصادية في تلك المنطقة هي تهيئة ظروف اقتصادية مواتية لتنمية الشعوب الأصلية تشمل توفير فرص تعليمية لهم. وأشار إلى أن حكومته كانت واحدة من المحركين الرئيسيين لتنفيذ الجانب الوطني في العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

٦٥ - **السيدة دايس** (اليونان): قالت إن وفدها كان من بين الراعين الأولين لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأضافت أنها تحث الدول الأعضاء على تأييد اعتماد الإعلان، دون تغيير أو إبطاء، في الدورة الحالية للجمعية العامة. فقد تمت مناقشة نص الإعلان مطولا من جانب عدد من هيئات الأمم المتحدة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلي الدول الأعضاء والشعوب الأصلية في العالم. واعتُمد عدد من مواده بتوافق الآراء، ولكن لأسباب متعددة سياسية واقتصادية وأسباب أخرى، لن تؤدي أية مناقشات أخرى إلى توافق في الآراء بشأن جميع المواد. وأضافت أن الإعلان أعاد تأكيد أهمية الشعوب الأصلية وثقافاتها، وسيسهم كآلية هامة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومحاربة ميراث من العنصرية والتمييز استمر لأكثر من خمسة قرون.

٦٦ - **السيد دي أريستغوي** (اسبانيا): قال إن اعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يمثلان علامة بارزة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمنحان

حماية إضافية للجماعات المعنية. وعلى الرغم من أن المفاوضات الصعبة والطويلة التي تؤدي إلى اعتماد الإعلان لم تسفر عن توافق في الآراء، فإنها قدمت الزخم السياسي اللازم. وكما أشار وفده في الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان، يعكس الإعلان المطالب المشروعة للشعوب الأصلية، بينما يراعي حساسيات الدول. ولما كان الهدف هو العمل معا على تحسين أوضاع الشعوب الأصلية، وفي ضوء التأييد القوي للإعلان من جانب ممثلي الجماعات الأصلية، فقد أصبح لزاما على الدول الأعضاء أن تكفل اعتماد الإعلان من قبل الجمعية العامة.

٦٧ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن اسبانيا نفسها ليس لديها أية مجتمعات سكان أصليين، فإن لها تاريخا طويلا للتعاون مع الشعوب الأصلية ومع الحكومات التي تحميهم في أمريكا اللاتينية بوجه خاص. وتم تكثيف هذا التعاون في السنوات الأخيرة وإثرائه بالحوار النشيط الذي رافق صياغة الإعلان. بيد أن مرحلة المفاوضات قطعت شوطا طويلا بما فيه الكفاية، وحان الوقت لكي تصادق الحكومات على الإعلان. وطبقا لذلك، فإنه يأمل أن تعتمد الجمعية العامة الإعلان في الدورة الحالية.

٦٨ - **السيد داللوغليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، نظمت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ورشة عمل للخبراء بشأن الشعوب الأصلية والهجرة. وأضاف أن للهجرة تأثير ثقافي جماعي عميق على الشعوب الأصلية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجتمعاتها وأراضيها، ومن ثم تستحق اهتماما خاصا. كما أن لهجرة السكان الأصليين احتمالات إيجابية. فالسكان الأصليون المهاجرون يقدمون مزايا اقتصادية إلى مجتمع المنشأ في شكل عائدات ويساهمون أيضا في نقل المهارات إلى مجتمعهم. كما تستقطب الهجرة مزيدا من الاهتمام بقضايا الشعوب الأصلية وتزيد المعرفة والاهتمام بالشعوب الأصلية.

٦٩ - وأشار إلى أن المنظمة الدولية للهجرة تعمل على إدماج قضايا الشعوب الأصلية في برامج عملها. وعلى سبيل المثال، قدم مكتب المنظمة في كولومبيا مبادئ توجيهية للاستفادة منها في جميع المشاريع المتعلقة باحتواء حقوق السكان الأصليين. وانضمت المنظمة أيضا إلى فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية من أجل المشاركة مع المنظمات والوكالات الأخرى في مواجهة التحديات التي تواجه الشعوب الأصلية وجعل مساهمتها مركزة على موضوع الهجرة الدولية.

٧٠ - **السيد راما راو** (المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قال إن حماية المعرفة التقليدية وسُبُل التعبير الثقافية التقليدية ظلت جزءا من عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ أواخر التسعينات. وأنشأت المنظمة في عام ٢٠٠٠ لجنة حكومية دولية معنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعرفة التقليدية والتراث الشعبي (الفولكلور)، وولايتها مناقشة القضايا الدولية للملكية الفكرية المتعلقة بتلك المجالات. وانتقلت اللجنة تدريجيا من مرحلة مناقشة السياسات إلى مرحلة وضع المعايير؛ وهي تبحث حاليا مشروع النصوص التي قد تشكل الأساس لصكوك دولية. وتعكف حاليا على النظر في جميع السبل الممكنة لمعالجة اهتمامات الشعوب الأصلية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالي المعرفة التقليدية ووسائل التعبير الثقافية.

٧١ - وأشار إلى أن المنظمة، في سبيل تيسير مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية، قدمت إجراء سريع المسار لاعتماد وثائق تفويض جميع المنظمات غير الحكومية. وحصل أكثر من ١٣٠ منظمة، تمثل أغلبيتها الشعوب الأصلية، على اعتماد التفويض ولم يُرفض أي طلب للحصول على الاعتماد.

٧٢ - وأضاف قائلا إن الأنشطة البرنامجية الأخرى تشمل بناء القدرة وتقديم المساعدة القانونية وزيادة التوعية والتدريب. وتعمل المنظمة أيضا بالتعاون الوثيق مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٧٣ - **السيدة فون ليلين - والداو** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن خبرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) في العمل مع المجتمعات الريفية الأشد فقرا جعله يولي اهتماما خاصا في التركيز على الشعوب الأصلية، التي تعد من بين أفقر الشعوب وأكثرها تهميشا في العالم. ومن المؤسف أن الأحوال المعيشية للسكان الأصليين في العالم البالغ عددهم ٣٧٠ مليون نسمة، لم تبرز بصورة كافية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أو في تطوير الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر. أما التقدم القليل الذي تم إحرازه، فقد جاء أساسا نتيجة للجهود الخاصة التي بذلها السكان الأصليون. ويلزم أن يعيد المجتمع الدولي للتنمية بسرعة النظر في نهجه إزاء الشعوب الأصلية، الذين يرتبط ما يعانوه من فقر ارتباطا وثيقا بعدم احترام حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية وعدم الاعتراف بقدراتهم الخاصة على تحديد المشاكل والحلول التي تتصل برفاه مجتمعاتهم.

٧٤ - وأضافت قائلة إنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، يجب إدراج قضايا الشعوب الأصلية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بما في ذلك الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، ومساهمة الشعوب الأصلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يتعين أن تنعكس على النحو الملائم في عمليات البرمجة القطرية. كما يجب أن يتم بقوة مساندة الدور التحولي للنساء من السكان الأصليين في الشؤون المجتمعية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.